الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- **تاريخ الاجتماع:** الاثنين 16 جوان 2025.
- **جدول الأعمال:** مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ومتابعة عدد من المسائل المتصلة باختصاصات اللجنة.
- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 06**
  - **المعتذرون: 01**
  - **الغائبون: 03**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:06**
- **افتتاح الجلسة:** 10.20د **رفع الجلسة:** 12.50 د

1. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الاثنين 16 جوان 2025 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي إضافة الى متابعة عدد من المسائل المتصلة بالاختصاصات المسندة لها والمضمنة بالفصل 49 من النظام الداخلي.

❖ **مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي:**

في إطار مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي وبعد التذكير بسلسلة الاستماعات التي قامت بها اللجنة الى عدد من الهياكل على غرار وزارات التجارة وتنمية الصادرات وتكنولوجيات الاتصال والمالية والبنك المركزي التونسي ومنظمة الدفاع عن المستهلك، تطرق السيدات والسادة النواب الى إمكانية برمجة جلسات إستماع أخرى بهدف تعميق النظر في مقترح القانون قبل الانتقال الى مناقشة الفصول والمصادقة عليها حيث تم اقترح أحد النواب الاستماع الى وزارة التكوين المهني والتشغيل و تنظيم يوم دراسي يضم كل الأطراف المعنية وخاصة الفئة الشبابية لتقديم مقترحاتهم حول مقترح القانون. وتفاعلا مع ذلك، رأى أغلب النواب بأنه لا يوجد علاقة مباشرة بين مضمون مقترح القانون ومشمولات ومهام وزارة التكوين المهني والتشغيل. كما أفاد أحد النواب أنه لا داعي لتوسيع الاستماعات ربحا للوقت والتسريع في دراسة المقترح وتمريره للجلسة العامة مع الاخذ بعين الاعتبار لامكانية ورود مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بالمبادلات التجارية والتجارة الإلكترونية في ظل الردود الصادرة عن جميع ممثلي الوظيفة التنفيذية ذات الصلة المباشرة بمقترح القانون خلال جلسات الاستماع والمتمثلة في عدم إصدار قانون جديد يُعنى بتنظيم التجارة الالكترونية والبيع عن بعد والاقتصار على تنقيح القانون عدد 83 آنف الذكر.

هذا وبعد التداول، ولمزيد الاستئناس برأي ممثلي مؤسسات الدفع الالكتروني على أهمية دورهم في مقترح القانون خاصة فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بعمليات الدفع الالكتروني المعتمدة في نشاط التسويق والترويج عن بعد، قررت اللجنة الاستماع الى ممثلي مؤسسات الدفع الالكتروني بالمجلس البنكي والمالي. كما تم في سياق متصل إقرار الاستماع الى ممثلين عن الغرفة النقابية الوطنية للتجارة الالكترونية والبيع عن بعد بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

❖ **متابعة عدد من المسائل المتصلة باختصاصات اللجنة:**

في إطار متابعة عدد من المسائل المتصلة باختصاصات اللجنة تم التطرق الى مقترح القانون عدد 2025/10 المتعلق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمحال بصفة مشتركة على اللجنة ولجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح للنظر فيه واعداد تقرير مشترك حوله. وبعد التداول، والاشارة الى أن إحالة المقترح المذكور بصفة مشتركة الى لجنتين يهدف الى مزيد إثراء النقاش حوله وتشريك أكبر عدد من النواب في التداول حوله بما من شأنه

أن يسهم في دراسته بصفة جيّدة وناجعة، قررت اللجنة تعهيد مكتبها التنسيق مع مكتب لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح لعقد جلسة مشتركة بين اللجنتين في أقرب الآجال الممكنة للشروع في النظر فيه.

وفي سياق متصل بمقترحات القوانين المحالة على اللجنة، تم التطرّق الى جملة المبادرات التشريعية المتعلقة بإحداث البلديات في عدد من مناطق الجمهورية والبالغ عددها 19 مقترحا إضافة الى 3 مقترحات تمت إحالتها إلى لجنة التشريع العام وهي موضوع طلب تنازع اختصاص من اللجنة. وبعد التداول حول منهجية التعاطي معها وطريقة تناولها من جميع جوانبها الدستورية والقانونية والواقعية، والتطرّق إلى مختلف الأطراف المعنية والمتدخلة في هذه المسألة على غرار وزارات الداخلية والمالية والاقتصاد والتخطيط، قررت اللجنة المبادرة باقتراح تنظيم يوم دراسي بالتنسيق مع الاكاديمية البرلمانية حول النظام القانوني لإحداث البلديات في ظل دستور 25 جويلية 2022 بحضور جميع الأطراف المتدخلة مع استدعاء عدد من الخبراء في المجال.

كما تم التعرض الى ملف التصرّف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة حيث تم الاطلاع على ردّ السيدة وزيرة المالية المتعلق بتأجيل جلسة الاستماع التي تم برمجتها بتاريخ 12 جوان 2025 واقتراح دعوة وزاريّ العدل وأملاك الدولة والشؤون العقارية لحضور هذه الجلسة كطرفين متدخلين في هذا الملف. وبعد التداول قررت اللجنة مراسلة وزارة المالية لتحديد موعد جديد لجلسة الاستماع والموافقة على مقترح الوزارة ودعوتها الى التنسيق مع كل من وزارة العدل ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لحضور الجلسة المذكورة وذلك بهدف تناول الموضوع من مختلف جوانبه.

إثر ذلك تم التعرض إلى ملف التدقيق الشامل لعمليات الانتداب والادماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى تطبيقا لأحكام الأمر عدد 591 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 86 لسنة 2024 المؤرخ في 26 جانفي 2024. حيث تم التطرق الى مخرجات الجلسة المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2025 والتي خُصصت للاستماع الى ممثلين عن رئاسة الحكومة في الغرض وتبعا لإجماع أعضاء اللجنة على عدم تلقيهم لمعطيات وإجابات واضحة ومتصلة مباشرة بنتائج أعمال لجان التدقيق، فقد اتجهت الآراء صلب اللجنة الى برمجة جلسة إستماع الى السيّد رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بصفته مقررا للجنة قيادة عمليات التدقيق تطبيقا لأحكام الأمر عدد 591 لسنة 2023 المذكور آنفا وتوجيه مراسلة إلى السيّدة رئيسة الحكومة لطلب موافاة اللجنة بمعطيات واحصائيات متعلقة بنتائج أعمال لجان التدقيق خاصة فيما يتعلق بالملفات التي تضمنت خروقات كالشهائد المزورة أو المفتعلة وتوزيعها حسب الهياكل الإدارية المعنية ومدى تطبيق أحكام الفصل 7 من الامر المذكور آنفا والمتعلق "بسحب قرارات الادماج أو الانتداب التي ثبت في شأنها

عدم احترام الشروط والإجراءات المحددة في النصوص التشريعية والترتيبية المنطبقة عليها أو التي ثبت اتخاذها بناء على شهائد علمية مزوّرة أو غير مطابقة لشروط الإدماج أو الانتداب، وذلك بصرف النّظر عن التتبّعات الجزائيّة في الغرض".

2. قـــرار اللّجنة:

- مواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال برمجة جلسات استماع الى ممثلي مؤسسات الدفع الالكتروني بالمجلس البنكي والمالي وممثلين عن الغرفة النقابية الوطنية للتجارة الالكترونية والبيع عن بعد بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

- توجيه مراسلات الى مختلف الأطراف المعنية بالمواضيع الداخلة في اختصاصات اللجنة والتي تم التطرق اليها خلال هذه الجلسة.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
حمدي بن صالح	**بوبكر بن يحي**